حماية المنتج المحلي والامن الغذائي في العراق

Local Products Protection and Food Security in Iraq

م.م. عبير مرتضى حميد السعدي [1]

Assist. Lect. Abeer Murtadha Hameed As-Saadi

الخُلاصة

أدى انفتاح السوق العراقي على دول العالم بعد عام ٢٠٠٣ إلى اغراقه بالعديد من المنتجات الغذائية الأجنبية، نتيجة لعدم وجود قوانين تحمي المنتجات المحلية والسياسات التي تدعم تنميتها، فضلاً عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، وتقادم وسائل الإنتاج الزراعية والصناعية، وقلة تخصيص الدولة للأموال للقطاعين الزراعي والصناعي، كما ان للعوامل الطبيعية (نقص الموارد المائية، وتصحر الأراضي.، تصلب التربة) دورًا كبيرا في انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية. ومن هنا تهدف الدراسة إلى عرض و ويحلل الواقع الغذائي في العراق و المعوقات تطويره، للتعرف على حالة الأمن الغذائي في العراق في السنوات الأخيرة والتي سيتم مناقشتها في المبحث الاول بينما سيتناول المبحث الثاني سياسات وقوانين حماية المنتج الوطني.

الكلمات المفتاحية: المنتج المحلي، الامن الغذائي، قوانين والسياسات.

Abstract

The openness of the Iraqi market to the countries of the world after 2003 led to its dumping of many foreign food products, as a result of the lack of laws protecting local products and the policies that support their development, as well as the high costs of production requirements, the obsolescence of agricultural and industrial production means, and the lack

١- جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية.

of state allocation of funds to the agricultural and industrial sectors Also, natural factors (lack of water resources, land desertification, soil erosion) play a major role in decreasing the productivity of agricultural land. Hence, the study aims to present and analyze the food reality in Iraq and the obstacles to its development, to identify the state of food security in Iraq in recent years, which will be discussed in the first topic, while the second topic will deal with the policies and laws of protecting the national product.

Keywords: Local product, food security, laws and policies.

المقدمة

شهدت الأسواق العراقية تراجعا كبيرا في كمية المحاصيل الزراعية والغذائية المنتجة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الافتقار الى التخطيط الاستراتيجي،والسياسات الاقتصادية الخاطئة، الدمار، الحروب، والفساد المالي والإداري،وغياب الإرادة الحقيقية لتطوير قطاعي الزراعة والصناعة، فضلا عن الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية التي أغرقت السوق المحلي بالمنتجات الغذائية الزراعية بأقل تكلفة.

ان القوانين التي تم سنها عام ٢٠١٠ وما بعده (قانون حماية المنتج المحلي، قانون المنافسة ومنع الاحتكار، قانون التعرفة الكمركية، قانون المنافذ الحدودية) هي قوانين شرعت لتقييد استيراد المنتجات الزراعية والغذائية الأجنبية ولتقليل الاضرار التي قد تلحق بالمنتجات المحلية. الا ان اغلب تلك القوانين هي اما لم تفعل او يشوبها العديد من الثغرات الإجرائية والإدارية، لذا هناك حاجة الى تفعيل كافة القوانين والسياسات التي تحمي وتدعم المنتج المحلي وتزيد من قدرته التنافسية في السوق المحلي وتقلل من حجم الفجوة الغذائية في الاقتصاد.

وان قيام الحكومة بمنع الاستيراد العديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية عام ٢٠١٩ نتج عنه تحقيق الاكتفاء الذاتي لـ ٢٨ محصولا زراعيا حسب اعلان وزارة الزراعة. لذا فأن تقديم دعم وحماية للمنتج المحلي بكافة القوانين والسياسات والوسائل سينتج عنه إيقاف الاستنزاف الأموال الطائلة من الموازنة للاستيرادات بالتالي تحريك عجلة الاقتصاد العراقي وتحقيق الامن الغذائي وان كان جزئيا.

مشكلة البحث

عانى الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ ولحد الان،من عجز مزمن في قدرته على تلبية احتياجات الطلب المحلي من المواد الغذائية (زراعي وصناعي) نتيجة الانفتاح على الأسواق الخارجية وعدم تفعيل السياسات والقوانين التي تحمي وتدعم المنتج المحلي مما واجه المنتج المحلي صعوبة في منافسة المنتج الأجنبي في السوق العراقي.

فرضية البحث

ان تقديم الدعم الكافي للفلاحين بتوفير مستلزمات الإنتاج وحل مشكلة شحة المياه ودعم المنتجات الزراعية المعدة لتصدير لابد ان يتم عبر السياسات التسويقية والتسعيرية، كما ان تفعيل قانون حماية المنتج الوطني سينهض بالواقع الزراعي النباتي والحيواني على حد سواء، كما ان تقديم التمويل والدعم والحماية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيساهم في جذب المستثمرين الصناعيين في العراق.

هدف البحث

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على دور الدولة وجميع الجهات المعنية في تفعيل التشريعات والسياسات التي تحمي وتدعم المنتج الوطني، مع تقديم الآليات التي تحافظ وتعزز من حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية، كما تهدف الدراسة الى عرض التحديات التي تحد من قدرة العراق على الإنتاج الغذائي، وامكانية استخدام الوسائل اللازمة لتوفير الحماية للمنتج المحلي.

منهجية البحث

لاثبات صحة الفرضية من عدمها، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق مراجعة المصادر العربية والبيانات والاحصائيات المتاحة.

خطة البحث

يقسم البحث على ثلاثة مباحث، المبحث الأول الذي سيعرض ويحلل الواقع الغذائي في العراق و المعوقات لتطويره، بينما يعرض المبحث الثاني سياسات وقوانين حماية المنتج الوطني، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: الواقع الغذائي في العراق و المعوقات لتطويره

اولا: القطاع الزراعي:

يأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط والبناء من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للعراق. في عام ٢٠١٨، شكلت الزراعة ٢,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٢]، وهي نسبة ضئيلة لا ترقى إلى مستوى القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الرئيسية والاستراتيجية في الاقتصاد التي لم تحظ بالاهتمام الحكومي الكافي. فقد ركزت الحكومات بعد ٢٠٠٣ على خطط الإنتاج والاستثمار في قطاع النفط اكثر مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة[٣].

٢- وزارة التخطيط، تقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٨،ص٤.

٣- رحمن حسن علي، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،كلية الادرة والاقتصاد، جامعة واسط، ع٢١،٢٠١٦،ص٤٦.

أ- الإنتاج النباتي:

تحتل المحاصيل الإستراتيجية المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في العراق، وتساعد في تلبية نسب مختلفة من احتياجات الاستهلاك المحلي، وتلعب دوراً فعالاً في تحقيق الاكتفاء الذاتي وصولا إلى الأمن الغذائي. وتستحوذ محاصيل الحبوب على النسبة الاكبر من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الاراضي الديمية والمروية[٤].

تشكل مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب ٩٠,٩٪ من مجموع اجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل والخضروات، ففي عام ٢٠١٩ بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب حوالي (١٠٩٥٦) الف دونم بزيادة قدرها ٧١٨٧ الف دونم عن العام السابق، وهذا مانعكس في ارتفاع انتاج الحبوب من (٢٤٥٠) الف طن عام ٢٠١٨ الى (٦٩١٠) الف طن عام ٢٠١٩ [٥]. ويعد كل من الحنطة والشعير والرز من اهم المحاصيل الاستراتيجية في العراق من ناحية الإنتاج والاستهلاك والاستيراد، اذ يعد محصول الحنطة من المحاصيل الرئيسية التي تستحوذ على الجزءالاكبر من المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب، وقد بلغ اعلى مستوى من انتاج الحنطة الموسم الزراعي ٢٠١٣-٢٠١٤ بمساحة تقدر ٨٥٢٨ الف دونم وبكمية انتاج ٥٠٥٥ الف طن بينما كان عام ٢٠١٨ انخفاض بكمية انتاج الحنطة والمساحات المزروعة بها اذا بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحنطة ٣١٥٤ بواقع انتاج ٢١٧٨ الف طن. كما موضح في الجدول (١). اما محصول الشعير، الذي يأتي بالمرتبة الثانية من حيث الاهمية بين المحاصيل الحبوب،قد ارتفع انتاجه من (٨٣٢) الف طن عام ٢٠١٢ الى (١٥١٨) الف طن عام ٢٠١٩.

اما الشلب الذي يعد اكثر المحاصيل تذبذبا في انتاجه كونه غالبا ما يتم منعه من الزراعة بسبب حاجته الى وفرة كبيرة من الموارد المائية، لذا نجد المساحات المزروعة عام ٢٠١٩ من الرز كانت تبلغ (٥١١) الف دونم وهي ماتقارب الضعف عن المساحة المزروعة عام ٢٠١٨، وانتجت حوالي (٥٤٧) الف طن بسبب رفع المنع عن زراعة محصول الشلب(الرز) لوجود وفرة مائية وشمول محافظات (نينوى، الانبار، و صلاح الدين) بزراعة المحصول.

لذا يتضح ان تذبذب إنتاج الحبوب تتتاثر بالعديد من العوامل، منها قلة المساحة المزروعة وشحة المياه وكفاءة طرق الري وقلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتقادم وسائل الزراعة مما انعكس ذلك في تدني الإنتاجية المحاصيل الزراعية.

جدول(١)المحاصيل الرئيسية في العراق من حيث الإنتاج والغلة والمساحة

٤- عبد الكريم جابر شنجار، حيدر كاظم مهدي، حماية المنتج المحلي وإمكانية الاستفادة من التجربة التركية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، م٥٩، ع١٦، ٢٠١٨، ص١٣٠.

٥- مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير المحاصيل والخضروات التجميعية لسنة ٢٠١٩، ٢٠١٩، ص٣.

السنوات	الحنطة			الشعير			الشلب		
	المساحة المزروعة (الف دونم)	الإنتاج (الف طن)	الغلة (كغم، دونم)	المساحة المزروعة الف دونم	الإنتاج الف طن	الغلة كغم/ دونم	المساحة المزروعة الف دونم	الإنتاج الف طن	الغلة كغم/ دونم
٢٠١٢	٦٩١٤	٣٠٦٢	٤٤٢	٢٨٤٩	٨٣٢	٢٩٢	٣١٨	٣٦١	١١٣٣
٢٠١٣	٧٣٧٦	٤١٧٨	٥٦٦	٣٣٦٣	١٠٠٣	٢٩٨	٣٨٣	٤٥١	١١٧٧
٢٠١٤	٨٥٢٨	٥٠٥٥	٥٩٢	٤٦٣٢	١٢٧٧	٢٧٥	٣١٧	٤٠٣	١٢٧٠
٢٠١٥	٤١٤٦	٢٦٤٥	٦٣٧	١٠٠٣	٣٢٩	٣٢٨	١١٠	١٠٩	٩٨٨
٢٠١٦	٣٦٩٧	٣٠٥٣	٨٢٦	١٠٦٢	٤٩٩	٤٧٠	١٥٤	١٨١	١١٧٦
٢٠١٧	٤٢١٦	٢٩٧٤	٧٠٦	٨٢٠	٣٠٣	٣٦٩	٢٢٢	٢٦٦	١١٩٧
٢٠١٨	٣١٥٤	٢١٧٨	٦٩١	٦٠١	١٩١	٣١٧	٢١٧	١٨١	٨٣٨
٢٠١٩	٦٣٣١	٤٣٤	٦٨٦	٣٧٢١	١٥١٨	٤٠٨	٥١١	٥٧٤	١١٢٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعة مختلفة من مجاميع الإحصائية (٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨).

اما الخضروات والفواكه،فقد ارتفع إنتاجها من (١٣٨٢) ألف طن عام ٢٠١٨ الى (١٧١٥) ألف طن عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها (٣٣٣) ألف طن أي بنسبة (٢٤,١ %) [٦]. بينما حقق إنتاج التمور في العراق زيادة طفيفة عام ٢٠١٩ م بالمقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي الإنتاج نحو (٦٤٦١٩)طن بالمقارنة مع (٦٣٩٣٢) طن لعام ٢٠١٨ من مختلف أصناف التمور.

جدول(٢) انتاج التمور في العراق(١٠طن) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)

السنة	انتاج(١٠طن)
٢٠١٢	٦٥٥٤٥
٢٠١٣	٦٧٦١١

٦- مديرية الإحصاء الزراعي، دائرة الجهاز المركزي لاحصاء، تقرير المحاصيل والخضروات التجميعي لسنة ٢٠١٩، ص٣.

٢٠١٤	٦٦٢٤٥
٢٠١٥	٦٠٢٣٥
٢٠١٦	٦١٥٢١
٢٠١٧	٦١٨٨٣
٢٠١٨	٦٣٩٣٢
٢٠١٩	٦٤٦١٩

المصدر:وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية للعراق لعام ٢٠١٨- ٢٠١٩، منشورة على موقع وزارة التخطيطhttp://cosit.gov.iq/ar/2018-2019

ب- الثروة الحيوانية:

لا تقل الثروة الحيوانية اهمية عن الانتاج النباتي،فهي الشق الثاني من الانتاج الزراعي الذي له دور بارز في تحقيق الامن الغذائي من خلال مد السلة الغذائية بالبيض واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ومشتقاته، وكما توفر المواد الأولية للعديد من الصناعات الغذائية والسماد الحيواني بالتالي تقلل من استيراد تلك المنتجات من الخارج [٧].

يمتلك العراق ثروة حيوانية متنوعة كالأغنام، الماعز، الأبقار، الجاموس والدجاج والاسماك، وحسب المسح الوطني للثروة الحيوانية لوزارة التخطيط عام ٢٠٠٨، تشير الى امتلاك العراق (١٢) مليون راس من الماشية[٨].

فقد شهد انتاج اللحوم الحمراء، ارتفاعا ملحوظا خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٩، فقد ارتفع انتاج لحوم الحمراء من (١٦٠٤٧٠٠) طن عام ٢٠١٢ الى (١٨٢١٦٠٠) طن عام ٢٠١٩، وكذلك الحال مع اللحوم البيضاء التي تعد البديل الأقرب للحوم الحمراء فقد ارتفعت كمية انتاج من(١٥٧٦٧٠٠) طن عام ٢٠١٢ الى (٢٠٩٠٧٠٠) طن عام ٢٠١٩، محقق اعلى كمية انتاج في عام ٢٠١٣ بمقدار ٢١١٦١٠٠ طن.

اما بيض المائدة فقد انخفض انتاجه بشكل كبير بعد عام ٢٠١٣، اذ بلغ اعلى مستوى انتاج له عام ٢٠١٣ الى (١١٤٩٥) مليون بيضة، نتيجة لتردي الوضع الأمني وعزوف المستثمرين المحليين عن تربية الدواجن في اغلب المحافظات غير المستقرة امنيا. اما الحليب، فكان وضعه الإنتاجي فيه افضل اذا تزايدت كميات الإنتاج من (٢٩٢٦٧٠٠) طن عام ٢٠١٢الى (٣٣٤٤٥٠٠) طن عام ٢٠١٩.

٧- فاضل جواد دهش، الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية،م١٢،ع٣٣، ص٢٦٢.
٨- جهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الأخضر)، ٢٠١١، ص١١.

جدول(٣) منتجات الثروة الحيوانية الرئيسة في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٩

السنة	اللحوم الحمراء (١٠٠طن)	اللحوم البيضاء (١٠٠طن)	الأسماك(طن)	بيض مائدة (مليون)	حليب (١٠٠طن)
٢٠١٢	١٦٠٤,٧	١٥٧٦,٧	٦٧٨٦٣	١١٠٤٢	٢٩٢٦,٧
٢٠١٣	١٦٣٣,٣	٢١١٦,١	١١٠٤٨٢	١١٤٩٥	٢٩٨٥,٢
٢٠١٤	١٦٦٢,٧	١٥٤٢	٨٣٩٩٣	٣٧٣٧	٣٠٤٦,٤
٢٠١٥	١٦٩٢,٨	١٣٢٦,١	٤٦٢٤٦	٥٦٤٥	٣١٠٥,١
٢٠١٦	١٧٢٣,٨	١٤٢٨,٩	٥٥٨٦٥	٧١١	٣١٦٧
٢٠١٧	١٧٥٥,٥	١٥٩,٤	٦٣٣١٠	٧٣٠	٣٢١,٧
٢٠١٨	١٧٨٨,١	١٩٩٣,٣	٨٩٩٣٩	٨٥٥	٣٢٨٤,٩
٢٠١٩	١٨٢١,٦	٢٠٩٠,٧	٩٩٨٣٣	٩٦٩	٣٣٤٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨-٢٠١٩.

اما الثروة السمكية فهي الأخرى لم تسلم من المعوقات والمشاكل التي اثرت على كمية انتاجه، فقد تعرضت العديد من المزارع السمكية المطلة على نهري دجلة والفرات الى نفوق الأسماك التي تصل الى مئات الاطنان نتيجة لتلوث المياه فضلا عن انخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات. لذا انعكس كل تلك المشاكل على تذبذب انتاج الثروة السمكية خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٩، اذ بلغ ادنى مستوى من انتاج (٤٦٢٤٦) طن عام ٢٠١٥، بينما واصلت بالارتفاع في الأعوام القادمة لتصل عام ٢٠١٩ الى (٩٩٨٣٣) طن بسبب تزايد الاستثمار الزراعي الخاص في المزارع السمكية.

لاحظنا من التحليل السابق اغلب الانتاج الزراعي النباتي والحيواني ان في عام ٢٠١٩ قد تزايد وان كانت بنسب بسيطة نتيجة اعلان الحكومة العراقية لمنع الاستيراد اغلب المنتجات الزراعية والغذائية من الخارج مما شجع المستثمر المحلي والفلاحين على الانتاج لسد الطلب المحلي ما انعكس ذلك بتزايد كميات الانتاج في اغلب المحاصيل والخضر واللحوم والالبان، فقد اعلنت وزارة الزراعة ان العراق حقق الاكتفاء الذاتي للعديد من المحاصيل والخضر اهمها الحنطة والطماطة.

ثانياً: الفجوة الغذائية في العراق

من خلال تحليلنا السابق للواقع الغذائي في العراق لاحظنا ان انتاج السلع الغذائية والزراعية يعاني من عجز في تلبية الطلب المحلي وهو مايعبر عنه بالفجوة الغذائية، بمعنى اخر تعبر الفجوة الغذائية عن "الفرق

بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي"[٩]. اذ اصبح العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات الغذائية لتأمين الطلب المحلي.

ان التذبذب والانخفاض في معدلات انتاج وتزايد معدلات الاستهلاك لاغلب المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية جعلت العراق يعاني من عجز غذائي مستمر. وتعد الحبوب من اكثر السلع الغذائية التي تستورد لسد الطلب المحلي، اذ بلغت حجم الفجوة الغذائية للحبوب عام ٢٠١٧ حوالي (١٠٥٢,٦)الف طن على الرغم من التحسن لانتاج الحبوب في ذلك العام، الا ان تزايد اعداد السكان وتغير النمط الاستهلاكي في المجتمع أدى الى زيادة الطلب على الحبوب ليصل الى(٤٦٠٩,٠) الف طن، وهذا ما تبينه نسب الاكتفاء الذاتي للحبوب التي قاربت ٧٨٪ عام ٢٠١٧، بينما نجد ان السكر الذي لا يغطي من الإنتاج المحلي الا ١٠٪ والباقي يتم استيراده من الخارج، ويتضح من الجدول (٤) ان الفجوة الغذائية للخضر والفواكه تزايدت خلال عام ٢٠١٦ وان نسب الاكتفاء الذاتي انخفضت ويعود ذلك للوضع الأمني غير المستقر وعمليات التحرير من داعش التي طالت اغلب المناطق الغربية من البلاد.

جدول(٤)الفجوة الغذائية في العراق(١٠٠٠طن) عام ٢٠١٧

	الانتاج			المتاح للاستهلاك			الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2015	2016	2017
الحبوب	3140.1	4014.6	3801.1	4609.0	5393.2	4853.6	(1468.9)	(1378.6)	(1052.6)	68.1	74.4	78.3
البطاطس	1629.0	190.7	266.8	2073.9	626.0	653.4	(444.9)	(435.3)	(386.6)	78.5	30.5	40.8
البقوليات	6.5	6.5	10.1	73.9	80.9	113.4	(67.4)	(74.4)	(103.3)	8.8	8.1	8.9
جملة الخضر	2701.3	1315.8	839.7	3923.7	3265.9	1087.4	(1222.4)	(1950.2)	(247.7)	68.8	40.3	77.2
جملة الفواكه	1025.7	1049.1	1047.1	1936.3	2247.7	1824.4	(910.6)	(1198.7)	(777.3)	53.0	46.7	57.4
التمور	602.3	615.2	618.8	316.0	306.8	379.4	286.4	308.4	239.4	190.6	200.5	163.1
السكر	1.4	1.8	1.8	1033.1	954.4	982.4	(1031.7)	(952.6)	(980.6)	0.1	0.2	0.2
الزيوت والشحوم	13.2	8.8	13.0	527.2	581.5	666.6	(514.0)	(572.7)	(653.6)	2.5	1.5	2.0
اللبن وشاي وكاكاو	-	-	-	90.6	92.7	101.2	(90.6)	(92.7)	(101.2)	0.0	0.0	0.0

٩- حميدة عبد الحسين الظالمي، الامن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية،مجلة اوروك،م١٠،ع٣، ٢٠١٧،ص٤٤٩.

التوابل	-	-	-	8.8	15.3	10.2	(8.8)	(15.3)	(10.2)	0.0	0.0	0.0
اللحوم	225.0	111.2	109.6	676.8	1393.9	693.7	(451.8)	(1282.7)	(584.2)	33.2	8.0	15.8
الأسماك	69.5	46.8	56.9	78.9	110.6	88.7	(9.4)	(63.8)	(31.8)	88.1	42.3	64.1
بيض	40.6	42.4	45.2	243.1	304.6	387.9	(202.4)	(262.2)	(342.7)	16.7	13.9	11.7
الالبان ومنتجاتها	728.6	688.1	1311.7	1300.5	880.6	2081.3	(572.0)	(192.5)	(769.5)	56.0	78.1	63.0
عسل طبيعي	0.1	0.1	0.1	1.0	1.6	1.5	(0.9)	(1.5)	(1.4)	10.2	6.4	6.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،كتاب السنوي للإحصاءات الزراعية- المجلد٣٨، جدول ٥٩٩-٦٢٣.

ان توسع حجم الفجوة الغذائية لأغلب المنتجات الزراعية في العراق أدى الى تزايد حجم الاستيرادات لسد الطلب مما يعني عجزاً مستمراً في الميزان التجاري واستنزاف موارد مالية ضخمة وارهاقا للاقتصاد الوطني. فالعجز الغذائي في بلد ما ينظر اليه اليوم بانه احد الأسلحة التي تهدد الامن القومي، اذ يعيش البلد المستورد في حالة تبعية الغذائية للبلد المورد او المصدر ويخضع الى مزاجهم وضغوطاتهم وقد تؤدي في المحصلة الى تبعية سياسية من منطلق (من لايملك قوته لا يملك ارادته) [١٠]، فعليه لابد من تأكيد على الواقع الغذائي في العراق بتقليل الفجوة الغذائية ومحاولة تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي لتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها العراق جراء ذلك.

ثالثاً: القطاع الصناعي:

القطاع الصناعي في العراق، واحد من القطاعات الاقتصادية والتي عانت العديد من المشاكل والصعوبات التي اضعفت من قدرته على النهوض ومنافسة السلع الاجنبية، وتركزت هذه المشاكل في جوانب التمويل والبنى التحتية، وانتشار الفساد المالي والاداري، وارتفاع تكاليف الانتاج.

يبين الجدول (٥) ان للمنشأت الصغيرة دوراً بارزاً في الاقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المنشأت الصناعية ككل، اذ بلغ اعلى مستوى له في عام ٢٠١٧ والبالغ (٢٧٨٥٦) منشأة صناعية، بينما كان ادنى مستوى لها عام ٢٠١٥ والبالغ عددها الصغيرة (٢٥٧٤٧) منشأة صناعية، مرتكزة بشكل أساسي على الصناعات الغذائية والمشروبات التي يبلغ مجموع اعدادها (٨٣٣٧) منشأة عام ٢٠١٨.

١٠- فيصل عبد الفتاح نافع، الأداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٥٠، ٢٠١٥، ص١٩١.

جدول (٥) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدد الصناعات الغذائية والمشروبات التي تحويها في العراق

السنوات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
المنشأت الصغيرة	٢٢٤٨٠	٢٥٩٦٦	٢٧٨٥٦	٢٥٧٤٧
عدد الصناعات الغذائية والمشروبات في المنشأت الصغيرة	٥٢٩٠	٦٠٦٤	٦٣٠١	٨٣٣٧
المنشأت المتوسطة	٩٢	١٧٩	١٨٢	١٩٨
عدد الصناعات الغذائية والمشروبات في المنشأت المتوسطة	٤٨	٧٠	٧٨	٨١
المنشأت الكبيرة	٦٠٠	٥٦٦	٥٥١	٦٠٠
عدد الصناعات الغذائية والمشروبات في المنشأت الكبيرة	١٨٢	١٨٢	١٨٧	٢٠٨

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨.

ينظر الى المنشآت المتوسطة بانها مكملة للمنشأة الصغيرة، فكلاهما يلعب دورا في توسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد، فكلاهما له القدرة العالية على مواكبة التطورات التكنولوجية بشكل اسرع من حجوم المنشأت الاخرى، فضلا عن اهميتها النسبية العالية في تشغيل الايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة في التصنيع [١١]، فقد تزايدت اعدادها خلال المدة ٢٠١٥-٢٠١٨، من من(٩٢) منشأة عام ٢٠١٥ الى (١٩٨) منشأة عام ٢٠١٨، رافقها تزايد اعداد المنشأت الصناعية الغذائية والمشروبات لتبلغ مجموعها (٨١) منشأة عام ٢٠١٨.

بينما كان تأثير الوضع الأمني والظروف الاقتصادية في العراق الأثر الأكبر على المنشأت الصناعية الكبيرة،حيث انخفض عددها من ٦٠٠ منشأة عام ٢٠١٥ الى ٥٥١ عام ٢٠١٧، وقد بلغت عدد المنشأة القائمة على الصناعات الغذائية والمشروبات (٢٠٨) منشأة عام ٢٠١٨ (من اجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة).

رابعاً: معوقات تطوير الإنتاج الغذائي.

يواجه الإنتاج الزراعي والصناعي العديد من المعوقات التي اضعفت من قدرته على النهوض ومنافسة المنتج الاجنبي، وكانت اهم تلك المعوقات،

١١- سعاد جواد كاظم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، م١، ع١٠، ٢٠٢٠،ص١٢٩.

١. يواجه المنتج المحلي في العراق معوقات قانونية وتشريعية ما بين تأخر في تفعيل بعض القوانين وما بين وجود ثغرات قانونية وإدارية تعيق تنفيذها مثل قانون حماية المنتج الوطني، قانون دعم الصادرات، قانون التعريفة الكمركية، قانون تسجيل الشركات، قانون العلامات التجارية، قوانين الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية والجودة، فضلا عن عدم سن قوانين خاصة بالملكية الفكرية التي تشغل اهتمام اغلب الاقتصادات في الوقت الحالي[١٢].

٢. يشير قانون حماية المنتج الوطني في احد مواده انه في حال تعرض المنتج الوطني لضرر من المنتج المستورد، فبأمكان المنتج المحلي ان يقدم طلباً خطياً إلى وزير الصناعة والمعادن، واذا كان المنتج يخص الصناعات الزراعية فيمكن ان يقدم الى وزارة الزراعة لتقوم بعد ذلك دائرة التنظيم والتطوير الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن بدراسة الطلب للتأكد من استيفائه للشروط المنصوص عليها وترفع الى الوزير خلال مدة (٣٠) يوماً ثم يصدر الوزير قراره بقبول الطلب أو رفضه خلال (١٥) يوم من تأريخ تسجيل الطلب في مكتبه، وفي حالة تم قبول الطلب يصدر الوزير قراره ببدء التحقيقات.وكل هذه الإجراءات تستغرق وقتا طويلا يتحمل فيها المستثمر تكاليف إنتاج باهظة تسبب له خسائر [١٣].

٣. ان الروتين في الدوائر الحكومية وإجراءاتها المعقدة وطول المدة الزمنية للحصول على موافقات الاستثمارية(الاجازات الاستثمار) جعلت البيئة الاستثمارية في العراق طاردة للمستثمر،كما ان الفساد المالي والإداري ساهم بشكل كبير في ذلك وزاد من قيمة تكاليف التي يتحملها المستثمر في ظل انعدام البيئة القانونية وضعف السياسات الاقتصادية المطبقة[١٤].

٤. ان قلة الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي والصناعي وغياب الدعم الحكومي بعد عام ٢٠٠٣، سواء من حيث منح القروض أو دعم أسعار المواد الخام الداخلة في الإنتاج[١٥]، جعل المزارعين يترددون في الزراعة والبحث عن مهن أخرى أكثر راحة واستقرار. وينطبق الشيء نفسه على المستثمر الصناعي، حيث دفعه ارتفاع أسعار السلع وتقادم وسائل الإنتاج إلى الاستثمار في قطاعات أخرى منخفضة المخاطر وعائد سريع مثل التجارة والبناء.

٥. ان انفتاح السوق العراقية وغياب دور الدولة في السيطرة على الاستيرادات جعل السلع الزراعية والغذائية المحلية تواجه غزوالسلع الغذائية والزراعية الأجنبية التي تتميز بانخفاض أسعارها وقلة جودتها. فارتفاع

١٢- صباح نعمة علي، دعاء علي عبد الحسين العقابي، متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، م٢٤، ع١٠٦،ص٢٧٨.

١٣- جريدة الوقائع العراقية، قانون حماية المنتجات العراقية (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل،السنة ٥١، تاريخ ٢٠١٠/٣/٩، ع٤١٤٧، ص٣٤.فا

١٤- صباح نعمة علي، دعاء علي عبد الحسين العقابي، مصدر سابق، ص٢٧٨.

١٥- رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية.،ع٤، ٢٠٠٩، ص٢٤٨.

تكاليف الإنتاج في العراق نتيجة لارتفاع مدخلات الإنتاج من المواد الأولية وطاقة ووقود والمبيدات والاسمدة و النقل والضرائب،فضلا عن ازمة المياه والتسويق التي جعلت اغلب الفلاحين والصناعيين يتركون الزراعة والصناعة او وبيعها للتحول بعد ذلك الى مناطق سكنية.

٦. ان طرح الحكومة العراقية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والغاء الدعم عن المشاريع الصناعية والزراعية من وقود وطاقة وقيامها برفع سعر صرف الدولار وخفض قيمة العملة المحلية كوسيلة من وسائل دعم المنتج الوطني تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي يتم استيراد معظمها من الخارج،مما تحمل كل من المنتج والمستهلك عبء تلك سياسات غير المدروسة.

٧. يواجه الإنتاج الزراعي مشكلة اتساع مساحة التصحر التي تصل الى ٦٠٪[١٦] بسبب شحة الامطار وانخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات وروافدهما أدى الى نقص مساحة الأراضي صالحة للزراعة.

٨. هجرة التجاروالمستثمرين في القطاع الخاص الصناعي الى الخارج بسبب عدم وجود بيئة الاستثمارية صالحة فضلا عن الوضع الأمني غير المستقر[١٧].

المبحث الثاني: سياسات وقوانين حماية المنتج الوطني.

ان دعم وتشجيع المنتج الوطني ومواجهة المنتجات المستوردة يتطلب التركيز على الجوانب التي تساهم في ذلك المتمثلة بالجانب القانوني والتشريعي الذي يعد الأداة التي تحمي المنتج المحلي، بينما الجانب الإداري والتمويلي والإعلامي اللذان يعدان من السياسات وأساليب الدعم للمنتج الوطني.

أولا: الجانب التشريعي والقانوني: هناك العديد من القوانين النافذه التي تحمي المنتج الوطني والتي لابد من تفعليها منها

١. قانون حماية المنتجات العراقية رقم ١١ لعام ٢٠١٠.

من القوانين المهمة التي أصدرها المشرع العراقي هو قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠، والذي كان بمثابة الركيزة الأساسية التي تستند عليها المؤسسات الانتاجية في النهوض بواقعها الانتاجي، ويوفر لها القدرة على منافسة المنتجات الاجنبية المستوردة. لغرض بناء صناعة وطنية، ولتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسة اغراق الأسواق بالمنتجات او الزيادات غير المبررة في الواردات او المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة الى العراق، بما يؤدي الى فقدان شروط

١٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي،الخرطوم -السودان، ٢٠١٨، ص٥٠.

١٧- بلاسم جميل الدليمي، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، م١٧، ع٦٢، ٢٠١١، ص١٦١.

المنافسة العادلة وحماية دالة الانتاج الوطنية من التعثر بسبب الاغراق السلعي وسياسة الباب المفتوح لتجارة العراق الخارجية التي يرافقها شبه انفلات حدودي وهجوم سلعي لم يسبق له مثيل جراء سهولة تمويل التجارة مع ضعف الانضباط الحدودي والكمركي[١٨].

وتوضح المادة (٤) من قانون حماية المنتج العراقي رقم ١١ لعام ٢٠١٠، الالية التي تتبعها المؤسسات الإنتاجية في حال تعرض المنتج المحلي للممارسات المضرة من قبل المنتج الاجنبي،، وتتمثل هذه الآلية، بتقديم المؤسسة الانتاجية المتضررة طلبا تحريريا الى وزير الصناعة والمعادن، او الى وزارة الزراعة اذا كان المتضرر منتجاً زراعياً، ويتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود الممارسات الضارة، ونوع الضرر الحاصل. وبعد دراسة الطلب، يتم التوجيه ببدء عملية التحقيق من قبل الدائرة المعنية بذلك، واذا ما اثبت التحقيق وجود ممارسات ضارة، فان الوزير يصدر قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهتها على ان يشمل القرار نوع التدابير وحجمها ومدى تطبيقها. وتتنوع هذه التدابير بين[١٩]:

- تدابير مكافحة الإغراق: حيث يتم فرض رسم اغراق يساوي هامش الإغراق اذ كان سعر تصدير المنتج المستورد الى العراق اقل من قيمته العادية.
- تدابير تعويضية: يتم بموجبها فرض رسوم كمركية تعويضية وفقاً للقانون تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى العراق.
- تدابير وقائية: تفرض استنادا للمادة(١٤) من قانون لمراجعة الزيادة غير المبررة من الواردات، وتحدد هذه الإجراءات بتعليمات يصدرها الوزير، وتتمثل هذه التدابير، اما بتحديد الحصص الكمركية التي يجوز استيرادها، او بفرض او زيادة التعريفة الكمركية على المنتج المستورد.

٢. قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠.

يهدف هذا القانون إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية، لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار في الاسواق. ولما للمنافسة ومنع الاحتكار من اهمية في خلق حافز لتخفيض الكلفة والسعر وتحسين الجودة بالنسبة للسلع والخدمات المعروضة في السوق مما يؤدي الى تشجيع القطاعات الخاص والمختلط والعام وتطويرها دعما للاقتصاد الوطني وحسن الانسيابية للسلع والخدمات[٢٠].

١٨- مظهر محمد صالح: رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الإنتاج، مقالة منشورة على شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieconomists.net/ar.

١٩- جريدة الوقائع العراقية، قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠، السنة ٥١، تاريخ ٢٠١٠/٣/٩، ع٤١٤٧، ص٩.

٢٠- جريدة الوقائع العراقية، قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠، السنة ٥١، تاريخ ٢٠١٠/٣/٩، ع٤١٤٧، ص٣٥-٤١.

٣. قانون التعريفة الكمركية المرقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠

على الرغم ان إقرار الحكومة لقانون التعرفة الكمركية تم عام ٢٠١٠ الا ان لم يتم تطبيقه وتفعيله الا بعد خمس سنوات من اقراره، وقد أشار القانون الى ٨ الف سلعة مشمولة بالرسم الكمركي تتراوح نسب الرسوم ما بين (٠٪-٨٠٪) للتماشى مع اليات الإصلاح الاقتصادي في العراق[٢١]. وضعا العديد من الغايات لتطوير قطاع الزراعي والصناعي وحماية المنتج المحلي، منها:

أ- اعفاء المواد الأولية والمعدات من قطاعي الزراعة والصناعة من الرسوم الكمركية لتشجيع المنتج المحلي على انتاج من خلال المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج بالتالي زيادة القدرة على منافسة المنتوج المحلي للمنتجات الاجنبية المستوردة، كما تساهم هذه الإعفاءات ايضا من تشجيع مشاريع الاستثمار الجديدة.

ب- وضع رسوم كمركية مرتفعة على بعض السلع المستوردة لحماية الانتاج المحلي، كالتمور بنسبة (٤٠٪)، الفواكه والخضروات ٣٠٪ والاسماك مابين ٢٠-٣٠٪. واستنادا للمادة (٢) أولا من قانون التعريفة الكمركية لسنة ٢٠١٠، والتي تنص على إمكانية تعديل الرسوم الكمركية على سلع الزراعية في الاحوال الطارئة ولضرورة اقتصادية ونقدية، فقد أصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (٩٩٣) لسنة ٢٠١٧ بتعديل نسب الرسوم الكمركية بالجداول المرفقة بقانون التعريفة ٢٠١٠، بهدف زيادة كفاءة الهيئة العامة للكمارك في جباية الرسوم الكمركية والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مما أصبحت الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية ١٠٪.

٤. قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لعام ٢٠١٦.

من المعلوم ان العراق يمتلك ٢٥ منفذاً رسمياً تحت رقابة هيئة العامة للضرائب وهيئة المنافذ الحدودية منها ١٦ معبراً برياً (عدد منها غير فاعل نتيجة لتوقفها او انها قيد الانشاء)، و٥ موانئ، و٤ مطارات (مطار الناصرية غير فعّال)[٢٢]، وطالما ما وجهت الى تلك المنافذ العديد من تهم الفساد المالي والإداري، الا من المؤمل مع صدور قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (٣٠) لعام ٢٠١٦ ان يتم الأشراف والمراقبة على عمل المنافذ الحدودية في العراق و تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة التي تنظم عمل الدوائر الحكومية في النوافذ الحدودية، وتحمي المنتج المحلي الزراعي والصناعي من ظاهر الإغراق السلعي وتقليل التهرب الكمركي والكشف عن البضائع المستوردة من حيث صلاحيتها و مطابقتها للسلامة الامنية والصحية لتوفير الحماية الكافية للأمن المستهلك تشخيص جميع المخالفات والمظاهر السلبية ومعالجتها.

٢١- سعد الخفاجي، تطور السياسة الكمركية في العراق قبل وبعد٢٠٠٣ بين المشاكل والمقترحات البديلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة، ع ٣٨، ٢٠١٤، ص٤٤.

٢٢- وزارة المالية، هيئة العامة للضرائب، https://tax.mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=176

ثانيا: الجانب التمويلي

ان توجه الحكومة العراقية بعد ٢٠٠٣، الى الاقتصاد السوق وخصخصة المشاريع وتحرير الأسعار ورفع الدعم نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وتحت ضغوط المنظمات الدولية المطلوب اعتمادها لإعادة بناء الاقتصاد العراقي، أدى الى تراجع الإنتاج المحلي وعدم القدرة على المنافسة وان ارتفاع أسعار المستلزمات الإنتاج أدى الى عزوف الفلاحين والمستثمرين الصناعيين الى الاستثمار في قطاع الزراعة والصناعة[٢٣]. لذا لابد من وضع سياسات تمويلية لدعم القطاع الزراعي والصناعي ولرفع انتاجية وجودة المنتج المحلي من خلال:

١. العمل على وضع تخصيصات مالية ثابتة في موازنة الدولة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي بشكل خاص لتصرف لهم بشكل قروض ميسرة ودعم بعض السلع والخدمات أي زيادة نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي البالغة اقل من ١٪.
٢. انشاء صناديق استثمارية للبنية الصناعية بأكملها.
٣. انشاء مصارف متخصصة مهمتها دعم الاقتصاد المحلي سيما الصناعي الخاص وارجاع المصرف الصناعي الى مهمته السابقة في اسناد القطاع الخاص.
٤. إعادة النظر بالضمانات التي تطلب من الصناعيين من قبل المديرية العامة للتنظيم والمساعدات العامة، إضافة الى إعادة النظر بفترات التسديد.
٥. أعادة النظر بالديون المترتبة على المستثمرين الصناعيين بوضع جدولة جديدة لهذه الديون او وضع فترات سماحات جديدة او الغائها كمبادرة تشجيعية من قبل الحكومة تجاه القطاع الصناعي الخاص.
٦. دعم عن طريق المواد الأولية: التعاون مع القطاع الخاص من خلال خصخصة بعض المشاريع الحكومية وإعادة تحديثها سيما المنتجة للمواد الأولية التي تعتمد عليها القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.
٧. تسهيل الإجراءات الحكومية لتمكين الصناعي من استيراد المواد الاولية الخاصة بانتاجه كي يتجنب جشع التجار وعدم اهتمامهم بالنوعية الجيدة للآلات والمكائن والمواد الأولية المستوردة.
٨. التفاعل مع القطاع الخاص ودمجه مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني واعطائه مساحات ثابتة ومعلومة للعمل ضمنها كما لقطاعات الدولة.
٩. تحديد نسبة من منتجات القطاع الخاص الصناعي المحلي في تجهيز مؤسسات الدولة.[٢٤]

٢٣- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الواقع والتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣، ص١٢٢.

٢٤- جواد كاظم البكري، سياسات مقترحة لحماية المنتج المحلي، ندوة علمية افتراضية بعنوان "دراسة في الاليات القانونية لحماية المنتج الوطني"، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢١/١/٣١.

١٠. ان اتباع الحكومة برامج الإصلاح الأخيرة وكان من بينها رفع الدعم الوقودي ورفع سعر صرف الدولار،إصبح يواجه الفلاح والمستثمر الصناعي ازمة ارتفاع تكاليف الإنتاج وبمستويات عالية كون اغلب مستلزمات انتاج هي مستوردة، لذا على الحكومة ان تقوم بدعم قطاعي الصناعة والزراعة من منح دولار بالأسعار مما ستقلل كلفة المنتوج وبالتالي تقلل من سعره وتجعله في موقف تنافسي جيد.

١١. قدمت الحكومة العديد من القروض الصغيرة للمستثمرين الصناعيين للنهوض بالمشاريع الصغيرة، مثل تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (٣-١٠) ملايين دينار، لتمويل ما يقارب (١٠٠) ألف مشروع صغير في عموم العراق عدا إقليم كردستان، وقد تم تنفيذ ٦١% من المخطط له، الا ان العمل بهذا البرنامج قد توقف عام ٢٠٠٩، بعد توقف وزارة المالية عن التمويل.كما ان مبادرة البنك المركزي عام ٢٠١٧ التي هدفت الى توفير فرص عمل وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، من خلال طرح مبادرتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الاولى قيمتها (١) ترليون دينار، الغرض منها تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اما الثانية فقيمتها (٥) ترليون دينار، لتمويل المشاريع الكبيرة. والتي وزعت على أربعة مصارف متخصصة من بينها المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، بفائدة قدرها ٢٪ ومدة امهال امدها سنة وستة أشهر لكل مصرف. وبالرغم من انطلاق المبادرة في العام ٢٠١٥، الا ان اجمالي القروض الممنوحة لم تتجاوز ٤٪ لغاية العام ٢٠١٧، وهو ما يعكس التلكؤ في التنفيذ، والى وجود المعوقات الإدارية والاجرائية التي تحول دون التنفيذ الميسر لعملية الإقراض، بتالي نجد ان كل أساليب الدعم المقدمة لم تعطِ ثمارها في دعم المنتج المحلي، اذ نتج عن تلك المبادرات والقروض الميسرة هروب المستثمرين الى أنشطة تجارية مثل انشاء مراكز تجارية التي لم تسهم في دعم المنتج الوطني[٢٥].

ثالثا: الجانب الإعلامي

ان دعم المنتج الوطني لا يتوقف عند التمويل وتوفير التخصيصات المالية وانما يتطلب تظافر كافة الجهود لمساندة ودعم للمنتج المحلي المتمثلة بالجانب الإعلامي كونه يعد الداعم غير المباشر للمنتج الوطني، ففي ظل التطورات التكنولوجية التي جعلت العالم قرية واحدة، اصبح بالإمكان تحقيق كافة الأهداف المرجوة عبر توجيه السليم للسلوك الاقتصادي والداعم للمنتج الوطني. حيث يمكن اعداد برامج إعلامي عن مقومات المنتج الوطني سواء كان صناعي او زراعي وبيان مميزاته وتطرح عبر وسائل الاعلام المرئي وغير المرئي وشبكات التواصل الاجتماعي لتوعية المستهلك بأهمية المنتج المحلي ودوره في الاقتصاد العراقي كما يساعد الجانب

٢٥- عبد الكريم جابر شنجار، حيدر كاظم مهدي، مصدر سابق، ص٢٢.

الإعلامي في جذب المستثمر الأجنبي نحو القطاعات الصناعية والزراعية[٢٦]. كما ان تظافر الجهود بين الجهات الإعلامية و القطاع الحكومي والقطاع الخاص لترويج عن منتجاتنا الوطنية في الداخل والخارج عبر إقامة المعارض الوطنية والحملات لتشجيع المنتج المحلي في الداخل والخارج.

الاستنتاجات

١. من خلال تحليلنا لواقع الإنتاج الزراعي في العراق، تبين ان الشق الحيواني كان افضل من الجانب النباتي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)، اذ ارتفع انتاج اللحوم الحمراء من (١٦٠٤٧٠٠) طن عام ٢٠١٢ الى (١٨٢١٦٠٠) طن عام ٢٠١٩، بينما ارتفعت اللحوم البيضاء من(١٥٧٦٧٠٠) طن عام ٢٠١٢ الى (٢٠٩٠٧٠٠) طن عام ٢٠١٩ ويعود السبب في ذلك الى تزايد اعداد المستثمرين والمربين للحيوانات.

٢. تزايد حجم الفجوة الغذائية للحبوب عام ٢٠١٧ حوالي (١٠٥٢,٦) الف طن نتيجة لتزايد اعداد السكان وتغير نمط الاستهلاكي في المجتمع أدى الى زيادة الطلب على الحبوب ليصل الى(٤٦٠٩,٠) الف طن، بينما كان الفجوة الغذائية للسكر هي اعلى بعد الحبوب حيث بلغت (٩٨٠,٦) الف طن أي ان يسد الإنتاج المحلي من السكر فقط ١٠٪.

٣. ان قلة الجانب التمويلي وضعف الجانب القانوني فضلا عن تقادم وسائل الإنتاج وتهدم البنية التحتية اثرت على عدد المشاريع الصناعية وخاصة المشاريع الغذائية التي كانت اغلبها من المشاريع الصغيرة والتي بلغ عددها (٨٣٣٧) مشروع عام ٢٠١٩.

٤. اغلب القوانين التي شرعت لحماية ودعم المنتج المحلي قد قرت منذ عام ٢٠١٠ مثل قانون حماية المنتج الوطني وقانون التعرفة الكمركية وقانون المنافسة ومنع الاحتكار الا ان تفعيلها وتطبيقها لم يظهر على الأرض الواقع، فمازال يعاني المستثمر المحلي والفلاحون من اغراق السوق العراقية بمختلف أنواع المنتجات والمحاصيل الاجنبية المستوردة. وعلى الرغم من سياسات الدعم التي قدمت لقطاع الزراعي من خلال القروض الزراعية الميسرة من قبل الدولة الا انها لم تنتشل الواقع الزراعي المتدني نتيجة لوجود عوامل خارج سيطرة الفلاحين مثل شحة الموارد المائية في البلد وارتفاع تكاليف الإنتاج.

٥. يعاني المنتج الوطني في العراق من قلة وضعف الترويج الإعلامي في الداخل والخارج، اذ نادرا ما نرى في القنوات الإعلام الحكومي ترويجاً للمنتجات الوطنية، على الرغم عن إعلانها سابقا عن حملة لدعم المنتج الوطني.

٢٦- إبراهيم هنطش، سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ٢٠١٢، ص٢٧.

التوصيات

١. لابد من تحفيز المستثمرين للتوجه نحو قطاع الزراعة والصناعة كونهما من القطاعات المكملة لبعضها البعض، واي زيادة في الاستثمار يمكن تحقق استقرارا اقتصاديا والامن غذائيا للبلد من خلال تقليل استنزاف الموارد المالية المتجه للاستيراد تخيف العبء المالي على الموازنة.

٢. لابد تطبيق قانون التعرفة الكمركية بشكل صارم لتحقيق الهدف الذي وضع فيه الا وهو دعم المنتج الوطني، مع اجراء بعض التعديلات المستمرة وخاصة في جداول النسب التعريفية بحكم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تطرأ في المجتمع.

٣. لكي تنجح كل القوانين وإجراءات الحماية المتبعة على المنتج الأجنبي لابد من تقديم الدعم الكافي للمنتج الوطني، فلا فائدة من سن قوانين لحماية المنتج الوطني وهو يعاني من العديد من المشاكل التي تحد من انتاجه وتضعف من قدرته التنافسية في السوق المحلي مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التمويل وضعف الطلب المحلي، مما يحتم الامر ان تقوم الحكومة بتقديم كافة اشكال الدعم للمستثمرين الصناعيين والفلاحين قبل اتباع إجراءات الحماية والا سينعكس الامر بتزايد الأسعار المنتجات الزراعية والغذائية في السوق العراقي.

٤. لابد من تكثيف جهود الوزارات والدوائر ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات المعنية في تشجيع المنتج المحلي، اذ بإمكان وزارة التجارة ان تستعين بالمنتج المحلي الزراعي والغذائي في سد بعض من حصص مفردات البطاقة التموينية.

المصادر:

أولا: الكتب

١. احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الواقع والتحديات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣.

ثانيا:البحوث المنشورة

١. إبراهيم هنطش، سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ٢٠١٢.

٢. اكتفاء عذاب زغير، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٦)، دائرة تخطيط القطاعات، وزارة التخطيط، ٢٠١٧.

٣. بلاسم جميل الدليمي، اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، م١٧، ع٦٢، ٢٠١١، ص١٦١.

٤. حميدة عبد الحسين الظالمي، الامن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة اوروك،م١٠، ع٣، ٢٠١٧.
٥. رحمن حسن علي، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة واسط، ع٢٠١٦،٢١.
٦. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ع٤، ٢٠٠٩.
٧. فاضل جواد دهش، الثروة الحيوانية في العراق وضرورات الدعم الحكومي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، م١٢، ع٣٣.
٨. فيصل عبد الفتاح نافع، الأداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع٥٠، ٢٠١٥.
٩. سعاد جواد كاظم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، م١، ع١٠، ٢٠٢٠.
١٠. سعد الخفاجي، تطور السياسة الكمركية في العراق قبل وبعد٢٠٠٣ بين المشاكل والمقترحات البديلة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة، ع ٣٨، ٢٠١٤.
١١. صباح نعمة علي، دعاء علي عبد الحسين العقابي، متطلبات الاستثمار الزراعي في العراق في ظل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية، م٢٤، ع١٠٦.
١٢. محمود شاكر محمود،دراسة تحليلية للمشاكل والصعوبات التي تواجه المنشأت الصناعية الزراعية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للإحصاء، بدون سنة.

ثالثا:النشرات والدوريات

١. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي،الخرطوم -السودان، ٢٠١٨.
٢. جريدة الوقائع العراقية، السنة ٥١، تاريخ ٢٠١٠/٣/٩، ع٤١٤٧.
٣. مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير المحاصيل والخضروات التجميعية لسنة ٢٠١٩، ٢٠١٩،.
٤. مديرية الإحصاء الزراعي، دائرة الجهاز المركزي لاحصاء، تقرير المحاصيل والخضروات التجميعي لسنة ٢٠١٩.
٥. وزارة التخطيط، تقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٨.

٦. جهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، الاطلس الاحصائي الزراعي خارطة الطريق للتنمية الزراعية (الاقتصاد الأخضر)، ٢٠١١.

رابعا: الانترنيت

١. محمد شريف أبو ميسم، قصة المبادرة الزراعية ومراحل تطور حلقة الإقراض، مقالة منشورة على موقع المصرف الزراعي التعاونيhttps://www.agbank.gov.iq/ar/node/77

٢. جواد كاظم البكري، سياسات مقترحة لحماية المنتج المحلي، ندوة علمية افتراضية بعنوان "دراسة في الاليات القانونية لحماية المنتج الوطني"، معهد العلمين للدراسات العليا، ٢٠٢١/١/٣١.

٣. وزارةالمالية،هيئة العامة للضرائب، https://tax.mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=176

٤. مظهر محمد صالح: رؤية في حماية المنتج الوطني وتشجيع الإنتاج، مقالة منشورة على شبكة الاقتصاديين العراقيين http://iraqieconomists.net/ar.